الأسبوعي

نهضة مصر

العدد 1690 السنة السادسة - الخميس - الجمعة 30- 31 يوليو 2009 8 :9 من شعبان 1430 هجرية | 16 صفحة - الثمن جنيه واحد | www.gu4me.com/nahda

بعد مقتل هبة ونادين.. ومهزلة لص المشاهير

شركات الأمن الخاص.. تحمى من؟!

■ «سبوبة» تدر الملايين على أصحابها.. والعاملون بها فى «الحضيض»! ■ الداخلية تعيد النظر فى أداء 300 شركة.. بعد الاخفاقات الأخيرة ■ لماذا اختفى مشروع قانون منع شركات الأمن الأجنبية من العمل فى مصر؟!

فى منتصف الثمانينيات تنازلت الدولة طواعية عن جزء من مهامها لشركات الأمن الخاص لتتولى حماية وتأمين المنشآت الخاصة وتتفرغ الأمن العام هو أكثر أهمية وبذلك تكون سمحت لأول مرة للقطاع الخاص بالمشاركة فى هذا القطاع الحيوى وتم تأسيس عدد من شركات للأمن بعضها مصرى وبعضها أجنبى ليبلغ مجموع الشركات العاملة فى هذا المجال نحو ٣٠٠ شركة أمن خاص بيد ان المسجل منها فى الغرفة التجارية ١٩٠ شركة فقط.

لكن فى الآونة الأخيرة بدأت التجربة تتحدث عن نفسها بأنها فى حاجة إلى مراجعة وتقييم خاصة بعد انتشار العديد من الحوادث والجرائم التى ارتكبت فى أماكن من المفترض انها مؤمنة على أعلى مستوى من قبل هذه الشركات.

ولذلك نحن فى هذه السطور نفتح ملف الأمن الخاص فى مصر ونكشف ما حققه من نجاحات واخفاقات ونعيد بواسطة خبراء فى الأمن تقييم التجربة من جديد..؟

البداية كانت فى أعقاب جريمة القتل البشعة التى راح ضحيتها الفتاتان هبة ونادين على يد قاتل تسلل لشقتهما ليلا بعدما غافل حراس أمن الكومباوند الذين يقيمون داخله ونجح فى ارتكاب جريمته والفرار دون ان يستوقفه أحد أو حتى يقدم مبررا لفشل شركة الأمن المكلفة بحراسة هذا الكومباوند.

نفس الأمر تكرر فى مدينة الشيخ زايد وايضا بعد تعرض عدد كبير من شقق وفيلات المشاهير للسرقة عن طريق لص محترف استولى على كثير من المسروقات الثمينة وهرب بفعلته دون ان يلقى بالا لأفراد الأمن المكلفين بحراسة هذه الفيلات وكان من بين ضحاياه الفنان حكيم والسيناريست يوسف معاطى وآخرون.

وهو ما دفع ضباط المباحث بمديرية أمن اكتوبر لعقد اجتماعات مع مسئولى شركات الأمن والحراسة العاملة فى نطاق المديرية لتوجيه اللوم لهم وتنبيههم بالتقصير فى أداء واجبهم فضلا عن الخروج بعدة قرارات كان من أهمها السماح للدوريات الأمنية بالدخول للمدن السكنية والمنتجعات الخاصة والتجمعات «الكومباوند» لتفقد الحالة الأمنية داخلها فى انحاء متفرقة من الليل والنهار وهو ما لم يكن معمولا أو مسموحا به من قبل.

والأمر لم يتوقف عند ذلك بل شهدت مدينة القاهرة الجديدة ايضا عدة جرائم سرقة من فيلات وشقق مضروب حولها كردونات أمنية من قبل شركات أمن خاصة تتولى تأمينها مقابل مبالغ مالية باهظة تتقاضاها سنويا من اتحادات الملاك والشركات المديرة للمنشآت السكنية مقابل توفير الحماية والأمن لشاغليها حماية لممتلكاتهم وارواحهم وغيرها من الجرائم التى لا مجال لذكرها لكن الهدف منها هو توجيه اللوم لهذه الشركات لتقصيرها فى أداء مهام عملها.

ومن واقع الاحصاءات فإن هناك اكثر من ٣٠٠ شركة أمن خاص تعمل فى مصر من بينها شركات أجنبية عالية وهى التى تعمل فى حماية المنشآت والشركات الأجنبية والمتعددة الجنسيات، أما الشركات المصرية فغالبيتها تقوم بإدارتها قيادات أمنية سابقة وضباط متقاعدون من القوات المسلحة وتعمل على حماية المنشآت الخاصة بدءا من العمارات السكنية والمحلات انتهاء بالمصانع والشركات الكبرى وهى بذلك تحصل على ترخيص بالعمل من مصلحة الأمن العام التابعة

لوزارة الداخلية بعد استيفائها للاشتراطات والمعايير المنصوص عليها فى القانون والسجل منها فى الغرفة التجارية لا يتعدى ١٩٠ شركة فقط.

ومعظم هذه الشركات تضع لنفسها برنامجاً نشاطاً يقوم على عمل دراسات أمن علمية للمنشآت الخاصة والعامة وتعيين حراس أمن للشركات والمنشآت وجميع المعلومات الخاصة بالعملاء واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع وقوع الجريمة والتحقيق فيها إذا ما ارتكبت وتلك هى مهام وحدود عمل شركات الأمن الخاص وإن كانت بعض الشركات قد اضافت لهذه المهام مهمات نقل النقود وتحصيل الديون والمراقبات الخاصة إلا ان تلك المهام لا يتم الإعلان عنها ذلك لأنها تحتاج إلى تصاريح وتراخيص وموافقات خاصة من الجهات الأمنية.

أما شركات الأمن الخاص الأجنبية فقد صادفت عدة مشاكل فى بداية عملها فى مصر خاصة بعدما تقدم عدد من أعضاء مجلس الشعب بمشروع قانون بمنع منح تراخيص لشركات الأمن الأجنبية وجاء فى مسودة المشروع ان ذلك يمثل خطورة كبيرة على الأمن القومى المصرى وكذلك على أمن المواطنين والمنشآت الحيوية ذلك لأن رجل الأمن يدخل بمقتضى عمله أماكن يحظر على أى فرد آخر دخولها مما يجعلهم يطلع على أسرار الدوائر أنه يتعين على وزارة الداخلية عدم منح تراخيص سلاح للأجانب العاملين فى هذه الشركات.

وحتى الآن لا نعرف مصير هذا المشروع لكن حسبما يؤكد مصدر أمنى بوزارة الداخلية فإن هذه الشركات تخضع مثلها مثل الشركات المصرية لضوابط ومعايير صارمة لمنحها التراخيص وتتم متابعة نشاطها بما لا يسمح بحدوث أى تجاوز يضر بمصالح الوطن والمواطنين.

وتعد وظيفة حارس الأمن أو مشرف الأمن من الوظائف التى لا تحظى بتقدير الغالبية وهو ما يلمسه رجال الأمن فى تلك الشركات فيقول أحمد عبدالرحمن مشرف أمن باحدى شركات الأمن الخاص ان شركات الأمن تنظر لنا نظرة أننا عاطلون نأتى اليها كوضع مؤقت لحين وجود بديل ولذلك نتعامل معاملة سيئة بعيدا عن كل قوانين العمل أعرافه فمنذ لحظة كتابة العقد نفاجأ أننا وقعنا على ايصالات أمانة على بياض واستقالة حتى لا نجرؤ على المطالبة بحقوقنا علما بأنه من الواجب توفير الأمان الكامل لنا نظرا لأننا نتعرض لمخاطر كبيرة ونعمل وفق ظروف صعبة لكن هذه الشركات لا تنظر لكل هذا وما يهمها هوالحصول على العائد من وراء كل فرد وتوفير أكبر عدد من حراس الأمن.

ويضيف زميله محمد محمود بنفس الشركة انه معين على حراسة كومباوند فى مدينة الشيخ زايد وعلمت ان الشركة التى أعمل بها تتقاضى ١٥٥٠ جنيها شهريا على كل مشرف أمن بالمدينة و١٢٥٠ لكل فرد أمن لكن فى الواقع يتقاضى مشرف الأمن ٩٠٠ جنيه وفرد الأمن ٦٥٠ جنيها مقابل ١٢ ساعة عمل وتتفنن الشركة فى خصم مبالغ شهرية تحت بند الزى الرسمى والغياب والتأمين رغم ان الكثير منا ليس له أى تأمين ويطالب بضرورة ان تخضع تلك الشركات لقوانين العمل ويتم التفتيش الدورى عليها وان تتوقف عن ممارسة دور مقاول الانفار وتشغيلنا تحت وطأة هذه الظروف.

وعن تقييم شركات الأمن الخاص فى مصر يقول د.ايهاب يوسف رئيس شركة **Risk Free** لإدارة وتأمين المخاطر وهى شركة تعمل فى مجال تدريب الكوادر الأمنية فى شركات الأمن الخاص.

يقول ان فرد الأمن فى مصر لا يعدو كونه بوابا أو حارس عقار يفتقر للتدريب والتأهيل المناسب لكى يستطيع القيام بمهام عمله الكلف بها وشركات الأمن هى إلا مقاولين انفار تتقاضى عمولة عن فارق ما تتقاضاه من المنشأة المراد تأمينها وما يتقاضاه فرد الأمن ويقتصر دورها فقط على مهمة التنسيق والتوزيع ولا شىء خلاف ذلك وهو تقصير رهيب فى المهمة الكلفة بها إذ ان الدولة قد تخلت عن مسئولية حراسة الأفراد والمنشآت الخاصة لتتفرغ لما هو أهم فى تأمين المنشآت العامة والحيوية.

ويضيف أننا لسنا لدينا أفراد أمن محترفين بل مجرد هواه يعملون فى تلك الوظيفة كوضع مؤقت لحين تدبر وظيفةأفضل وهم معذورون ايضا بالنسبة للأجر الذى يتقاضونه فلا تجد لديهم الحرفية اللازمة والتدريب الكافى لكى يصبحوا مؤهلين لهذه الوظيفة وهذا هو دور الشركات التى تتخلى عنه طواعيه لانه مكلف بعض الشىء رغم ان رفع كفاءة رجال الأمن الخاص سيعود بالنفع على تلك الشركات إذا ما أرادت توسيع نشاطها والعمل فى منشآت كبرى لكن حتى الآن وضع تلك الشركات مزر للغاية ولا تعدو كونها سبوبة لرجال أمن احيلوا للتقاعد ويريدون استثمار أوقات فراغهم فى شىء نافع.

ويؤكد اللواء محمد غنيم الخبير الأمنى ان شركات الأمن الخاص فى مصر اثبتت فى مواضع كثيرة فشلها فى المهام المكلفة بها وبات واضحا ان الاستعانة بها شئ من عدمه فلا يوجد فارق بين عمارة يحرسها بواب وعمارة يحرسها فرد أمن والكوارث والجرائم كثيرة تؤكد على ذلك.

فرجل الأمن ليس مجرد زى رسمى ورجل يسمح بالدخول والخروج لأى شخص يقدم له مبرر لكنها وظيفة غاية فى الأهمية وتستلزم تدريبا وتأهيلا من نوع خاص حتى يكونوا على قدر المسئولية الملقاة عليهم وللأسف الشديد يخطىء كثير من الشركات عندما تستعين بشركات أمن لمجرد ان صاحبها كان ضابط شرطة سابق أو رتبة عسكرية ليتولى مهام الحراسة بها لأنه فى النهاية يكون عمله مكتبيا ويقتصر فقط على الإشراف على توزيع الخدمات وكشوف الحراسة لكن فى كل بلاد العالم فان فرد الأمن رجل مدرب ومؤهل ويحظى باحترام الجميع وهناك أكاديميات لتدريب الأمن الخاص وتأهيلهم بما يسمح بالقاء مهمة حماية المنشآت لهم دون خوف لكن ذلك لا يحدث فى مصر.

ويؤكد لواء كمال صيام مساعد وزير الداخلية الاسبق ان هناك شركات تؤدى واجبها على الوجه الأكمل لكنها للأسف قليلة ولا تحظى بشهرة الشركات الكثيرة التى تتخذ من مهمة الأمن سبوبة لها وقد زادت تلك الشركات فى الفترة الماضية نظرا للتوسع وكذلك التوسع الاقتصادى الذى تشهده البلاد وكان من المفترض ان تتطور هذه الشركات وتنوع من أداء واجبها سواء فى استخدام الأجهزة الحديثة وتقنيات الحراسة بالتكنولوجيا وتدريب أفرادها على فرق خاصة مثل فرق الدفاع المدنى والحريق ومكافحة السرقات والاختلاس وحماية الأفراد وغيرها من دورات التدريب التى ترفع من مستوى العاملين بتلك الشركات لكن للأسف هذا لم يحدث ويبقى جم تركيزها على العنصر البشرى الذى تستقطبه ليعمل بالسخرة فى هذه الشركات بلا أجر مناسب أو تأمين أو أى حقوق.

ويضيف انه للأسف الرقابة على هذه الشركات لا يكون إلا فى نطاق التأكد من الضوابط التى تم الترخيص على أساسها لكن ليس على أسلوب العمل الذى تلزم به ويكون ذلك عن طريق مصلحة الأمن العام التابعة لوزارة الداخلية وهى الجهة المنوط بها التحقيق فى أى شكوى ضد هذه الشركات فضلا عن دور وزارة القوى العاملة فى الرقابة على طرق التشغيل وعقود العمل، وفى اعتقادى ان الأمر يتطلب وضع ضوابط أكثر صرامة ورقابة أكبر على عملها.

محمد حافظ الشرقاوى